الأمم المتحدة

HSP/OECPR.2025/5

Distr.: General
4 March 2025

Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

برنامج الموئل

لجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
الاجتماع الثالث المفتوح العضوية: التحضيرات لعقد الدورة الثانية المستأنفة لجمعية موئل الأمم المتحدة واستعراض منتصف المدة
نيروبي، 26–28 أيار/مايو 2025
البند 6 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2020–2025، بما في ذلك استعراض منتصف المدة

تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2020–2025

تقرير المديرة التنفيذية

أولا- مقدمة

1- أثبت تنفيذ الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) للفترة 2020–2025، على مدى السنوات الأربع الماضية، أن هذا الإطار قوي وقادر على الصمود، وهو بمثابة خريطة طريق فعالة لتسريع تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وإحراز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومنذ اعتماد الخطة الاستراتيجية، قوّى موئل الأمم المتحدة مكانته بوصفه محفزا عالميا للتحضر المستدام، مع دعم التعاون، ودفع عجلة الابتكار، ودمج النهج المعيارية والتشغيلية من أجل تحقيق أقصى أثر.

2- ومنذ عام 2020، يعمل موئل الأمم المتحدة في عالم آخذ في التحضر بشكل متزايد، وقد استمر هذا الاتجاه طوال تلك الفترة ومن المتوقع أن يستمر خلال العقود الثلاثة المقبلة. وقد سُجل ما يقرب من 90 في المائة من النمو الحضري في المناطق الأقل نمواً، والتي يواجه العديد منها تحديات التوسع غير المخطط له وعدم ملاءمة المساكن، وهو ما تجلى أيضاً في انتشار المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة والتشرد، مما زاد من تفاقم الفقر وعدم المساواة في المناطق الحضرية. وفي المقابل، شهدت العديد من المدن في أجزاء أخرى من العالم تناقصا في السكان ونمواً سلبياً، وهو ما يشكل تحديات واضحة للتخطيط الحضري وتوفير الخدمات.

* HSP/OECPR.2025/1.

3- وقد تفاقمت أزمة الإسكان العالمية، إذ أن الطلب على السكن الميسور التكلفة واللائق فاق باستمرار العرض، مما أدى إلى تعميق عدم المساواة والضعف، لا سيما في المناطق الحضرية. وبين عامي 2020 و2024، زادت نسبة سكان المناطق الحضرية في العالم الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة من 22,7 في المائة إلى 24,9 في المائة. وبالقيمة المطلقة، زاد عدد سكان الأحياء الفقيرة بمقدار 191 مليون نسمة. وبحلول نهاية عام 2024، كان أكثر من 1,6 بليون شخص يعيشون في مساكن غير ملائمة، وكان أكثر من 1,1 بليون شخص يقيمون في أحياء فقيرة ومستوطنات عشوائية. وبالإضافة إلى ذلك، بلغ عدد المهاجرين الدوليين، الذين استقر العديد منهم في المناطق الحضرية، 304 ملايين مهاجر، إلى جانب 75,9 مليون نازح داخلياً، مما يزيد من تشكيل ديناميكيات التحضر والطلب على المساكن في جميع أنحاء العالم.

4- وفي الوقت نفسه، تواصل المدن والمستوطنات البشرية خلق فرص للنهوض بنوعية حياة أفضل للجميع. وتلعب المناطق الحضرية دورا رئيسيا في الاقتصاد العالمي من خلال توليد الجزء الأكبر من إجمالي الناتج المحلي العالمي والوطني وقيادة الابتكار والقطاعات الاقتصادية الإبداعية. كما يمكن لتحسين التخطيط والإدارة والحوكمة الحضرية والعمرانية أن يعالج التحديات العالمية المتعلقة بتغير المناخ والفقر. علاوة على ذلك، تعد الحكومات المحلية والإقليمية جهات فاعلة وأصحاب مصلحة رئيسيين فيما يتعلق بالنهوض بأهداف التنمية المستدامة.

5- واستجابةً لذلك، ركز موئل الأمم المتحدة على دعم الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة في تحسين تخطيط المدن وتصميمها وإدارتها لمواجهة التحديات المستمرة، مع تعزيز مسارات التغيير المفضي إلى التحول من خلال التنمية الحضرية المستدامة وتسليط الضوء على السياسات المبتكرة وأطر التخطيط.

6- ومنذ عام 2020، نجح موئل الأمم المتحدة أيضا في التعامل مع التقشف المالي مع ثباته في دعم المدن والمجتمعات المحلية التي تواجه أزمات مترابطة، بما في ذلك تغير المناخ وحالات الطوارئ الصحية العامة والنزاعات، وعمل إلى جانب الحكومات الوطنية والمحلية لتعزيز التخطيط والإدارة والتمويل الحضري والإقليمي، مع مساعدتها في وضع السياسات والخطط والتشريعات التي تعالج أوجه عدم المساواة في المناطق الحضرية وتعزز القدرة على الصمود وتسخير الابتكار والتكنولوجيا.

ثانيا- العناصر الرئيسية للخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025

7- اعتمدت جمعية موئل الأمم المتحدة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (جمعية موئل الأمم المتحدة)، في عام 2019، الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2023.

8- وفي عام 2020، قدم موئل الأمم المتحدة هيكله التنظيمي الجديد، والذي تضمن توسيع نطاق الوظيفة التحفيزية للبرنامج، وإعادة تحديد التعاون والشراكات الاستراتيجية، ودور المكاتب الإقليمية، وتعزيز نظم جمع البيانات. وقد تم اختبارها جميعاً وتبيّن أنها قوية ومرنة في مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) العالمية وعواقبها.

9- وفي عام 2021، قدم تقرير المديرة التنفيذية إلى المجلس التنفيذي عن إعادة معايرة الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة 2020-2023 عقب الاجتماع الأول للجنة الممثلين الدائمين لدى موئل الأمم المتحدة لإجراء استعراض لمنتصف المدة الرفيع المستوى (HSP/EB.2021/19) توجيهات بشأن الطريقة التي يمكن بها تعزيز تنفيذ الخطة الاستراتيجية، استناداً إلى "النهج الثلاثي المنظور". وساعد استخدام النهج الثلاثي المنظور ذلك موئل الأمم المتحدة على إعادة التوازن إلى الاستثمار وإقامة صلة أفضل بالمعارف المتاحة، فضلاً عن أصوله وقدراته. وكان المنظور الثلاثي المقترح على النحو التالي:

(أ) ضمان استجابة جميع البرامج الجديدة لأوجه الضعف والمخاطر الجديدة في المدن؛

(ب) متابعة برامج أكثر تكاملاً لتكييف وظيفة وشكل المدن للاستجابة للأزمات الحالية والمستقبلية من حيث القدرة على الصمود وتغير المناخ؛

(ج) تهيئة الظروف لجميع البرامج لدعم الانتعاش الحضري الاجتماعي والاقتصادي الطويل الأجل الذي ساعد على التغلب على التفاوت المكاني وعالج حالة الطوارئ المناخية.

10- وقد أُعد استعراض منتصف المدة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2023 وفقا لقرار الجمعية العامة 239/73، الذي رحبت فيه الجمعية بتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية، الذي أنشأه رئيس لجنة الممثلين الدائمين لدى موئل الأمم المتحدة عملاً بقرار الجمعية العامة 226/72.

11- واستجابةً للتحديات والفرص التي تم تحديدها في استعراض منتصف المدة، ولضمان اتساق السياسات من خلال مواءمة دورات تخطيطها مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والإصلاحات الإدارية، ولا سيما الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وافقت جمعية موئل الأمم المتحدة في دورتها الثانية على تمديد الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2023 حتى عام 2025، مما يسمح بمزيد من التوطيد للتقدم المحرز ومواءمة أفضل مع الأولويات الاستراتيجية العالمية للتنمية الحضرية المستدامة.

12- وأتاحت الدورة الثانية لجمعية موئل الأمم المتحدة، التي عقدت تحت عنوان "مستقبل حضري مستدام من خلال تعددية شاملة للجميع وفعالة: تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أوقات الأزمات العالمية"، فرصة لدراسة دور التعددية المعززة في الدفع بالأولويات السياساتية الرئيسية للتحضر المستدام وعوامل التمكين المرتبطة بها. ومن شأن ربط النظام المتعدد الأطراف بالعمل المحلي أن يعزز ملكية السياسات وتنفيذها الفعال واستدامتها على الصعيدين الوطني والعالمي، وبالتالي فهو أمر ملح. ومن خلال اعتماد قرارات بشأن تحويل المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة، وبشأن توفير السكن اللائق للجميع، وبشأن تسريع إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، وبشأن الترابط بين التوسع الحضري والقدرة على الصمود أمام تغير المناخ، وبشأن وضع مبادئ توجيهية للمدن الذكية التي تركز على الناس، أظهرت الدول الأعضاء عزمها الجماعي على تنشيط التنمية الحضرية المستدامة وقدمت المزيد من التوجيهات لإرشاد تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025.

13- كما فوضت جمعية موئل الأمم المتحدة الموئلَ بالشروع في التحضير للخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029.

14- واسترشد تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025 كذلك بالاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، الذي عقده رئيس الجمعية العامة في عام 2022. وسلط الاجتماع رفيع المستوى الضوء على أولويات سياساتية مختارة تتماشى مع مجالات التغيير الأربعة للخطة الاستراتيجية وتعززها. وقد أتاح ذلك لموئل الأمم المتحدة تركيز أنشطته بهدف تحقيق أثر أكبر في المجالات ذات الأولوية، وإيجاد حلول أكثر تكاملا، فضلاً عن تحقيق فوائد مشتركة في مجالات نتائج الخطة الاستراتيجية. وكانت الأولويات السياساتية المختارة على النحو التالي:

(أ) حصول الجميع على السكن اللائق، المرتكز على مجال التغيير 1، من أجل دعم الحد من الفقر وعدم المساواة، وتعزيز التحضر الشامل والمخطط له والمستدام؛

(ب) العمل الحضري والمحلي المتعلق بالمناخ والتنوع البيولوجي، المرتكز على مجال التغيير 3، من أجل الوصول إلى الفئات الضعيفة في المستوطنات العشوائية، وتحسين الحوكمة المتعددة المستويات ودمج التنمية الحضرية المستدامة في استراتيجيات العمل الوطني المتعلقة بالمناخ؛

(ج) الاعتراف بالمدن والحكومات المحلية وأصحاب المصلحة في المناطق الحضرية بوصفها جهات فاعلة في الخطوط الأمامية لمنع الأزمات والاستجابة لها والمساهمة في الحفاظ على السلام، المرتكز على مجال التغيير 4؛

(د) إضفاء الطابع المحلي والتمويل المحلي، المرتكزين على مجال التغيير 2، بوصفهما محركين رئيسيين مختارين أو وسيلتي تنفيذ رئيسيتين مختارتين للأولويات السياساتية الثلاث.

15- وطوال فترة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025، شكل النهج المسمى "تفكير، عمل، مشاركة" جزءا رئيسيا من استراتيجية موئل الأمم المتحدة لزيادة فعالية تنفيذ الخطة الاستراتيجية. وفي هذا الإطار، ولّد موئل الأمم المتحدة البحوث والبيانات والتوجيهات السياساتية المتعلقة بتشكيل التنمية الحضرية المستدامة، ووفّر بذلك القيادة بشأن الاتجاهات والتحديات الحضرية ("تفكير")، ونفذ المشاريع والحلول الحضرية المبتكرة، مع تعزيز المدن الشاملة والقادرة على الصمود والمستدامة ("عمل")، ولعب دور الميسّر للشراكات والمعرفة، عن طريق تعزيز التعاون العالمي وتبادل أفضل الممارسات ("مشاركة").

ثالثا- التحديات والفرص الرئيسية للخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025

16- في عامي 2023 و2024، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييم منتصف المدة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025، وقيّم مدى ملاءمتها وفعاليتها واستدامتها وتجانسها.

17- وأكد المكتب أهمية الخطة الاستراتيجية بالنسبة للسياسات والقدرات الحكومية ورفاهية المجتمع وأثرها عليها، مع مساهمات ملحوظة في البرازيل، والعراق، والفلبين، وكينيا، ومصر، وموزامبيق وغيرها من البلدان. وقد خلص التقييم إلى أن الخطة الاستراتيجية حددت أهدافًا طموحة وقدمت رؤية متماسكة وملائمة لتوجيه عمل موئل الأمم المتحدة، وأنها مثلت أداة قيمة للبرمجة والدعوة. كما لاحظ التقييمُ المساهمات الهامة التي قدمها موئل الأمم المتحدة لتحسين حياة المستفيدين وتعزيز قدرات النظراء الحكوميين، مشيراً إلى التغييرات الإيجابية في السياسات والقدرات على مستوى الحكومات المحلية والوطنية.

18- وحدد التقييم أيضًا مجالات للتحسين، وأوصى بتعزيز ما يلي: (أ) الهيكل التنفيذي لتنفيذ الخطة الاستراتيجية والمساءلة عنه؛ (ب) إضفاء الطابع المحلي وإطار إدارة النتائج؛ (ج) استراتيجية التواصل والرسائل المؤسسية بشأن الأثر، والتعاون بين الوكالات من أجل النهوض باستراتيجية التنمية الحضرية المستدامة على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ (د) العمليات الميدانية؛ (هـ) استدامة النتائج على المدى الطويل؛ (و) الاستفادة من ولاية موئل الأمم المتحدة وخبرته في معالجة البيانات الحضرية الحرجة والفجوات المعرفية.

19- وفي عام 2024، قامت شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف بتقييم أداء موئل الأمم المتحدة في إطار جهودها الرامية إلى تقييم المنظمات المتعددة الأطراف وتعزيز فعاليتها وكفاءتها. وتهدف الشبكة، التي تمثل الجهات المانحة الرئيسية التي تقدم مساعدات متعددة الأطراف، إلى دعم الإصلاحات الداخلية ومبادرات التغيير، والمساعدة في جهود التحول الاستراتيجي والمساعدة في صياغة المعايير وأفضل الممارسات التنظيمية.

20- وأقرت الشبكة في تقييمها بالتوازن بين الأنشطة المعيارية والتنفيذية لموئل الأمم المتحدة باعتباره سمة مميزة لنموذجها التشغيلي. كما سلطت الشبكة الضوء على الطلب القوي المستمر على الدعم التشغيلي، كما يتضح من مستويات المساهمات المخصصة على المستوى القطري. كما كشف التقرير أن مجالي التغيير 1 و2 في الخطة الاستراتيجية يشكلان جوهر عمل موئل الأمم المتحدة في مجال التحضر والإسكان المستدامين، في حين أن مجالي التغيير 3 و4 يعبران عن مساهماته في التحديات المعاصرة، مثل تغير المناخ والأزمات الإنسانية المتعلقة بالتحضر المستدام. كما أشار التقرير إلى أن موئل الأمم المتحدة أظهر انخراطاً قوياً مع الشركاء العالميين والوطنيين وعلى مستوى المدن، وهو ما يعكس التزامه وعملياته الفعالة فيما يتعلق بالجهود التعاونية في مجال التحضر المستدام، وسلط الضوء على أهمية عوامل تمكين الخطة الاستراتيجية (الرصد والمعرفة، والابتكار، والدعوة، والاتصال والتوعية، والشراكات، وبناء القدرات، والنظم والعمليات)، والتي أُقرت على نطاق موئل الأمم المتحدة باعتبارها محركات مهمة للأداء على الصُعد العالمي والإقليمي والقطري.

رابعا- الإنجازات الرئيسية في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025

21- على مدى السنوات الأربع الماضية، تحققت نتائج مهمة في مجالات التغيير ومجالات نتائج الخطة الاستراتيجية.

22- وقد أحرز موئل الأمم المتحدة تقدماً ملموساً في الحد من التفاوت المكاني والفقر في المجتمعات عبر التسلسل الريفي-الحضري المتصل. وفيما يتعلق بزيادة وتأمين فرص الحصول على الأراضي والسكن الملائم والميسور التكلفة، ساهم موئل الأمم المتحدة في تحسين الظروف المعيشية لـ 17,6 مليون من سكان المناطق الحضرية (43 في المائة من الأشخاص الذين انتقلوا من ظروف شبيهة بظروف الأحياء الفقيرة خلال الفترة المعنية)، في حين نفذت 46 مدينة شريكة شراكات للتمويل الابتكاري لدعم رفع مستوى الأحياء الفقيرة والسكن الرخيص. وحقق ستة وخمسون بلداً تحسناً، سواء من حيث القيمة النسبية أو المطلقة، استفاد منه 41,2 مليون شخص انتقلوا من ظروف شبيهة بظروف الأحياء الفقيرة. ومن بين البلدان الـ 32 التي تتلقى مساعدة موئل الأمم المتحدة لبرامج أو سياسات الإسكان، نجح 62 في المائة منها في الحد من انتشار الأحياء الفقيرة. وبالإضافة إلى ذلك، وُثقت حقوق الحيازة الآمنة للأراضي لما لا يقل عن 000 466 أسرة معيشية في مواقع المشاريع، في حين عززت 40 مدينة ونفذت بفعالية استراتيجيات وأدوات ونهج لتعزيز حقوق الحيازة الآمنة للأراضي.

23- وفيما يتعلق بأثر الجهود الرامية إلى زيادة وضمان سبل الاستفادة المتكافئة من الخدمات الأساسية، والتنقل المستدام، والأماكن العامة، من المهم تسليط الضوء على حقيقة أن أكثر من 3,9 مليون شخص في المستوطنات العشوائية حصلوا على الخدمات الأساسية الحضرية، بينما استفاد 5,2 مليون شخص من الخدمات الأساسية لجمع النفايات. وعلاوة على ذلك، ومن خلال برنامج المدن الحكيمة في مجال إدارة النفايات، تمكنت 38 مدينة من تحسين إدارة النفايات الصلبة البلدية، وهو ما كان له أثر على حياة 5,2 مليون شخص. وقام التحالف العالمي لشراكات الجهات المشغلة لمرافق المياه بتحسين كفاءة 53 مرفقاً عاماً شريكاً في البلدان النامية، حيث قدم خدمات مياه وصرف صحي محسنة إلى 53 مليون شخص. بالإضافة إلى ذلك، حصلت 31 مدينة على دعم لزيادة نسبة النفايات الصلبة البلدية التي تعالجها مرافق الاستعادة، مما يعزز ممارسات إدارة نفايات أكثر استدامة.

24- وفيما يتعلق بتعزيز الرخاء المشترك للمدن والمناطق، أصبح بإمكان أكثر من 2,93 مليون شخص في 104 مدن الآن الوصول إلى 152 مكاناً عاماً آمناً وشاملاً ومتاحاً للجميع، تم تصميمها وتحديثها من خلال البرنامج العالمي للأماكن العامة التابع لموئل الأمم المتحدة.

25- بالإضافة إلى ذلك، يعيش 5,7 مليون شخص في المناطق المشمولة بخطة قانونية في المدن الشريكة. وعلاوة على ذلك، قامت 74 مدينة بإضفاء الطابع المؤسسي على آليات مشاركة المجتمع المدني الشاملة في التخطيط والإدارة الحضرية، في حين تلقت 64 مدينة الدعم في مراحل مختلفة من عملية وضع السياسات الحضرية الوطنية. وفي الوقت نفسه، أجرت الحكومات المحلية والإقليمية 15 مراجعة محلية طوعية، وهو ما يجعل إجمالي المراجعات من هذا القبيل المنشورة في جميع أنحاء العالم 46 مراجعة.

26- ودعماً للتنقل المستدام، وضعت ثمانية بلدان ومدن خططاً للتنقل الحضري المستدام، وأصبح بإمكان 000 425 فرد الآن الوصول إلى وسائل النقل العام وخيارات التنقل المستدام نتيجة لمبادرات موئل الأمم المتحدة.

27- وفيما يتعلق بالتوسع في نشر التكنولوجيات الرائدة والابتكارات، تنفذ 20 مدينة الآن استراتيجيات وخططا ومشاريع تجريبية تسترشد بها في وضع المبادئ التوجيهية الدولية بشأن المدن الذكية التي تركز على الناس.

28- أما بالنسبة لتعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتحسين البيئة الحضرية، فقد عزز 129 بلداً، بدعم من موئل الأمم المتحدة، المحتوى الحضري في أطر وأدوات الإجراءات المتعلقة بالمناخ الوطنية والعالمية، كما حُددت أكثر من 250 أولوية للعمل في مجال تغير المناخ في مؤتمر الابتكار من أجل المدن؛ وإذا تمت معالجة هذه

الأولويات، فإن بإمكانها أن تعجل بتنفيذ الإجراءات الحضرية وتوسع نطاقه بالسرعة والنطاق اللازمين لتحقيق أهداف اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة.

29- وبالإضافة إلى ذلك، استفادت 37 مدينة من الدعم في تنفيذ نُهج الحفظ والإدارة والاستخدام المستدام، مثل الحلول القائمة على الطبيعة والنُهج القائمة على النظم الإيكولوجية، في حين شُرع في تنفيذ 30 خطة عمل متكاملة متعلقة بالمناخ الحضري تركز على المجتمعات الأكثر ضعفاً.

30- وفيما يتعلق بالعمل بفعالية على منع حدوث الأزمات الحضرية والتصدي لها، دعم موئل الأمم المتحدة 12 بلداً في إدماج شواغل المهاجرين واللاجئين والنازحين داخليا والعائدين والمجتمعات المضيفة في تخطيطها وإدارتها الحضريين، في حين اعتمدت سبعة بلدان استجابات محددة السياق للهجرة والنزوح في المناطق الحضرية ويسرت عمليات تشاركية ومشتركة من أجل تعزيز إدماج اللاجئين والمهاجرين والمجتمعات المضيفة الضعيفة على مستوى الأحياء.

31- بالإضافة إلى ذلك، لاتزال 89 مدينة تنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تماشياً مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. وعلاوة على ذلك، دعم موئل الأمم المتحدة وضع 32 إطار عمل لقدرة المدن على الصمود في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، واعتمدت مستوطنتان تضمّان سكاناً نازحين نهجاً متكاملاً وتشاركياً للتخطيط الحضري والتنمية الشاملة.

32- بالإضافة إلى ذلك، لعب موئل الأمم المتحدة دوراً محورياً في توسيع نطاق الخطة الحضرية الجديدة وفي دعم العمليات الرئيسية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتنمية الحضرية المستدامة. وقُدم تقرير الأمين العام الذي يقدم كل أربع سنوات لعام 2022 بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، والذي أُعدّ بالتشاور مع أكثر من 40 شريكا، خلال الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة. وقد التزم ما مجموعه 83 دولة عضوا بتسريع التنفيذ من خلال النهوض بالإجراءات المتعلقة بالسكن اللائق مع الخدمات الأساسية والتخطيط الحضري الشامل؛ والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والاستدامة البيئية؛ والحد من الأزمات الحضرية والتعافي منها؛ والحوكمة المتعددة المستويات وإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة؛ والتمويل المستدام للبنية التحتية والخدمات الأساسية الحضرية.

33- كما اكتسب الترابط بين التحضر وتغير المناخ أهمية كبيرة. وفي الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عقدت في عام 2023، حشد موئل الأمم المتحدة وشركاؤه تحالفاً لوضع الخطة الحضرية في طليعة المفاوضات المتعلقة بالمناخ. وفي إطار هذه الجهود، استضاف موئل الأمم المتحدة الاجتماع الوزاري الثاني بشأن التحضر وتغير المناخ الذي اجتذب أكثر من 000 1 مشارك، بما في ذلك 60 وزيراً ونائب وزير، وعُمَد وممثلين عن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمنظمات المجتمعية. وخلال المؤتمر، شارك برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في رئاسة مؤتمر القمة المحلي الافتتاحي للعمل المناخي، مع التأكيد على الدور الحاسم للعمل المناخي المتعدد المستويات. وتُوِّج مؤتمر القمة بإطلاق تعهد التحالف من أجل الشراكات المتعددة المستويات ذات الطموح العالي من أجل العمل المناخي، الذي وقّعت عليه 71 حكومة وطنية التزمت بدمج العمل المتعدد المستويات في نتائج المؤتمر وبالتعاون مع الجهات من غير الدول من أجل مراجعة المساهمات المحددة وطنياً لعام 2025. بالإضافة إلى ذلك، عقد الأمين العام للأمم المتحدة الاجتماع الافتتاحي للفريق الاستشاري المعني بالحكومات المحلية والإقليمية.

34- وفي عام 2024، كان لحدثين رئيسيين – مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمستقبل والدورة الثانية عشرة للمنتدى الحضري العالمي – دور أساسي في تشكيل عمل موئل الأمم المتحدة طوال الفترة المتبقية من فترة تنفيذ الخطة الاستراتيجية. وقد أقر ميثاق المستقبل المدن والحكومات المحلية محركات رئيسية للتنمية المستدامة والإجراءات المتعلقة بالمناخ والإدماج الاجتماعي، ودعا إلى استثمار أكبر في البنية التحتية القادرة على الصمود

والإسكان الميسور التكلفة والمرافق العامة العادلة، مع التأكيد على الحوكمة المتعددة المستويات والشراكات بين القطاعين العام والخاص ووضع السياسات القائمة على البيانات من أجل تسريع التحضر المستدام.

35- وكانت الدورة الثانية عشرة للمنتدى الحضري العالمي، التي شارك في تنظيمها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والحكومة المصرية، الأكبر والأكثر شمولاً في تاريخ المنتدى. وقد استقطب المنتدى، الذي عقد في القاهرة، أكثر من 000 24 مشارك من 182 دولة، واستضاف ما مجموعه 738 فعالية، وشهد حضورًا رفيع المستوى من قبل 60 وزيرًا و45 نائب وزير. وقد وجه المنتدى دعوة قوية إلى العمل بشأن الدور الحاسم للعمل المحلي وأهمية الحكومات المحلية والإقليمية في تحقيق مدن ومجتمعات محلية مستدامة، على النحو المتوخى في الخطة الحضرية الجديدة والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة. وباعتباره منصة استراتيجية، فقد يسر التعاونَ ذا الأثر في جميع القطاعات، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة، من أجل مواجهة التحديات والفرص المعقدة للتحضر.

36- وخلال تلك الفترة، عمل موئل الأمم المتحدة بنشاط، من خلال دوره الحفّاز كمركز للمعارف وجامع للشركاء، على النهوض بجهود الدعوة والاتصال والتوعية ومن أجل حشد دعم واسع النطاق لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. كما عزز مشاركة أصحاب المصلحة وتعاونهم مع مراكز المعرفة لزيادة الاستفادة من الدعوة والخبرة. وتضمنت التقارير السنوية التي أُعدت في أعوام 2020 و2021 و2022 و2023 قصصا عن الأثر، والتي جاءت لتكمل رصد الخطة الاستراتيجية وإعداد التقارير عنها من خلال نهج نوعي.

37- كما قام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية برصد الاتجاهات العالمية والإبلاغ عنها، مما يوفر رؤى قائمة على الأدلة لوضع السياسات. وتعاون خمسة وعشرون شريكاً مع موئل الأمم المتحدة لتطوير الإطار العالمي للرصد الحضري، الذي أقرته اللجنة الإحصائية في إطار الاستراتيجية المنسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لرصد أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة. ومنذ إقرار الإطار في عام 2022، تفاعلت 96 مدينة في 56 بلداً وأنتجت بيانات الأداء العالمي بشأن أهداف التنمية المستدامة باستخدام فئات جديدة من تعاريف المدن والتعاريف الحضرية والريفية التي وضعها موئل الأمم المتحدة.

خامسا- الدروس المستفادة وطريق المضي قدما

38- تسلط هذه الإنجازات الضوء على استمرار أهمية الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025 وأثرها، مما يعزز دورها بوصفها أداة رئيسية لتعزيز التنمية الحضرية المستدامة. وعلى الرغم من السياق العالمي المليء بالتحديات، ظلت الخطة الاستراتيجية خريطة طريق قوية للنهوض بالخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة، كما لعبت دوراً حاسماً في التصدي لحالات الطوارئ الناجمة عن النزاعات والمناخ، والمساعدة في إدارة المستوطنات البشرية أثناء الأزمات ودعم التعافي المستدام من الجائحة العالمية. كما مكّنت الخطة الاستراتيجية موئل الأمم المتحدة، طوال فترة تنفيذها حتى الآن، من إيجاد حلول حضرية متكاملة ومبتكرة، وتوسيع نطاق الشراكات الاستراتيجية وتقديم تدخلات محددة الأهداف.

39- كما أثبتت العديد من العناصر الرئيسية للخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025 فعاليتها وينبغي الحفاظ عليها وتعزيزها في جهود التخطيط الاستراتيجي المستقبلية. فعلى سبيل المثال، أدى الانتقال إلى إطار عمل موجه نحو تحقيق النتائج إلى تحسين قدرة موئل الأمم المتحدة بشكل كبير على توضيح كيفية مساهمة الخطة الحضرية الجديدة في تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما عزز القيمة المضافة لموئل الأمم المتحدة في تنفيذ الخطط العالمية المتعلقة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي ومنع الأزمات والاستجابة لها.

40- وعززت الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025 مزيدًا من التماسك والتكامل المؤسسي، مما يضمن التركيز الجماعي على الأثر على مستوى أعلى. ومن خلال توفير إطار منظم، يسرت الخطة الاستراتيجية تحسين المواءمة بين العمل المعياري والتشغيلي، مما عزز قدرة موئل الأمم المتحدة على تقديم حلول شاملة للتنمية الحضرية.

وقد أتاحت مجالات التغيير ونتائج كل منها، إلى جانب الأنظمة الموضوعة لتوجيه تطوير المشاريع، برمجة أكثر تكاملاً. ويتجلى ذلك في أن أكثر من 40 في المائة من مشاريع موئل الأمم المتحدة تساهم في تحقيق نتائج تشمل ثلاث مجالات تغيير على الأقل. ولا ينبغي أن يُنظر إلى عمل المنظمة على أنه يتم بشكل منعزل، بل إنه يشكل وسيلة لإحداث الأثر من خلال خطط عالمية متعددة.

41- كما أن الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025 مثلت إطارا لتحسين التكامل بين العمل المعياري والتشغيلي. وقد أتاحت المواءمة بين الخطة الاستراتيجية واستراتيجية التنمية الحضرية المستدامة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، التي تعكس مجالات نتائجها مجالات التغيير، إقامة شراكات استراتيجية أقوى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وقد أدى ذلك إلى زيادة الاعتراف بدور موئل الأمم المتحدة وزيادة الطلب على خبراته ومساهماته في الجهود المبذولة على مستوى المنظومة، لا سيما فيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بالمناخ والهجرة والنزوح.

42- ومن بين المجالات التي تحتاج إلى التحسين والتعزيز في الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025، هناك توافق واسع في الآراء حول الحاجة إلى زيادة التركيز وتحديد الأولويات على مستوى النتائج. وفي حين أن الخطة الاستراتيجية تجسد جميع الجوانب الرئيسية لعمل موئل الأمم المتحدة، إلا أنها تفتقر إلى تسلسل هرمي واضح للأولويات.

43- ولقد اتضح أيضًا، طوال فترة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025 حتى الآن، أنه كان من الممكن لتحديد الاتجاهات العالمية وتوضيحها بشكل أكثر دقة أن يعزز قدرة موئل الأمم المتحدة على دعم الحكومات الوطنية والمحلية في مواجهة التحديات الحضرية. وسيكون تعزيز هذه المواءمة أمراً ضرورياً في الدورة الاستراتيجية المقبلة بغية مساعدة المنظمة على زيادة تركيزها وقياس أثر عملها بفعالية أكبر.

44- وبالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك حاجة إلى آليات مساءلة أوضح على جميع مستويات المنظمة، بما يضمن المواءمة مع البرامج الفرعية المستخدمة في وضع برنامج العمل السنوي والميزانية السنوية. وينبغي أن تُستكمل هذه الآليات بإطار نتائج أكثر تركيزاً وقابلية للتكيف ونظامٍ معزز لإدارة المعارف، مما سيتيح استجابة وفعالية أكبر في إنجاز مهمة موئل الأمم المتحدة.

45- وأخيراً، وبغية تعزيز الفعالية، ينبغي أن يكون إطار النتائج وأنظمة إدارة المعارف أكثر تركيزاً ومرونة، بما يضمن أن يظل موئل الأمم المتحدة قادرا على الاستجابة للتحديات الحضرية الناشئة مع الحفاظ على التزامه القوي بإحداث أثر قابل للقياس ودائم.

46- واستنادًا إلى النتائج والاستنتاجات المنبثقة عن الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025، يعمل موئل الأمم المتحدة على ضمان مواءمة وضع الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029 مع هذه الدروس، بما يضمن استمرار تبني نهج قائم على النتائج تعززه أولويات أكثر تركيزًا تتيح تعظيم الأثر. ومن هذا المنطلق، تقترح مسودة الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029 هيكلاً أبسط ولغة أوضح، وستقدم توجيها مؤسسيا واضحا حول كيفية تنفيذ أهدافها بفعالية على الصُعد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني، مع ترجمة أقوى إلى إجراءات على المستويين المحلي والقطري.